مِيزَانُ الأُصُولِ

في

نَتَائِجِ العُقُولِ

(المختصر)

تصنيف الشيخ الإمام

علاء الدين شمس النظر أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي (٥٣٩ هـ)

متّعه الله من علمه

حققه وعلق عليه وينشره لأول مرة

الدكتور محمد زكي عبد البر

الأستاذ بكلية الشريعة - جامعة قطر

ونائب رئيس محكمة النقض بمصر (سابقًا)

الطبعة الأولى

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

الحقوقُ جَميعُهَا مَحفُوظة للمحَققُ
الدكتور محمد زكي عبد البر

فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ

(الرعد : ١٧)

رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ

(البقرة : ١٢٧)

فهرست إجمـــالي

نبين فيما يلي موضوعات الكتاب إجمالاً ليتيسر للقاريء الإلمام بها منذ البدء في يسر . أما الفهارس التفصيلية ففي آخر الكتاب . وهذا الفهرست من صنعنا وفقاً للكتاب مع إبراز تقسيماته .

	صفحة
المقـــدمات	أ
الفصـــل الأول – في بيـــان الأحـــكام	١٣
الفصل الثـــاني – بيـــان ما يعرف به الأحـــكام :	٦٧
(أ) أسماء ما يعرف به الأحكام	٦٩
(ب) أنواع ما يعرف به الأحكام :	٧٦
١ – الكتاب	٧٧
٢ – الســـنة	٤١٩
– شرائع من قبلنـــا	٤٦٨
– تقليـــد الصحابي	٤٨٠
٣ – الإجمـــاع	٤٨٩
٤ – القيـــاس	٥٥١
– قيـــاس الشبه	٦٥٦
– قيـــاس الطـــرد	٦٥٦
– التعـــليل بالنفي	٦٥٦
– استصحاب الحـــال	٦٥٧
– تعـــارض الأشباه	٦٧٢
– التقـــليد	٦٧٥
– الإلهـــــام	٦٧٧
الفصل الثالث – التعـــارض بين الأدلـــة :	٦٨٦
– المعـــارضة	٦٨٦
– النســـخ	٦٩٦
– الترجيح	٧٢٩
الفصل الرابع – أهلية الأحـــكام	٧٤٢
فصل في بيان توابع القياس – أحوال المجتهـــدين	٧٥١

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله على ما وهبنا من نعمائه ، ونحمده على ما أعطانا من آلائه ، ونثني عليه الخير أعظم ثنائه .

والصلاة والسلام على محمد عبده ورسوله : بعثه هادياً ، وبشيراً ، ونذيراً ، الناسخ بشرعه كل شرع غابر .

ورضي الله عن أصحابه ، الذين حازوا قصب السبق في نصرة الشريعة الغراء والحنيفية السمحة البيضاء ، الباذلين نفوسهم في سبيل الله لإعلاء الدين والإيمان .

وأثاب الله من تبعهم بإحسان ، الباذلين جهودهم في استنباط الأحكام ، والبالغين ذروة الكمال في تبيان الحلال والحرام .

أما بعد — فإن إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر يسرها أن يشاركها في مهمتها الأفراد والجماعات ، فإن التراث الإسلامي ، في كل مناحي المعرفة في ، حاجة ، لإحيائه ونشره ، إلى جهود المئات بل الألُوف .

وإنه ليسرها أن تقدم للعالم الإسلامي هذا العمل الرفيع المستوى ، تحقيقاً وتعليقاً وطباعة ، وهو نشر مخطوطة (ميزان الأصول في نتائج العقول — المختصر) لأول مرة ، من تأليف الأصولي الفقيه المتكلم الإمام علاء الدين السمرقندي من علماء القرن السادس الهجري ، وتحقيق الدكتور محمد زكي عبد البر الأُستاذ بكلية الشريعة بجامعة قطر . وقد سبق للمحقق نفسه أن نشر ، لأول مرة أيضاً ، مخطوطة « تحفة الفقهاء » للمؤلف نفسه ، عندما كان أُستاذاً بكلية الشريعة في جامعة دمشق سنة ١٣٧٧هـ — ١٩٥٨م ، في ثلاثة أجزاء ، فقوبلت بالترحيب من الجامعات ، إذ قررت كلية الشريعة بجامعة دمشق وكذا كاية الشريعة في عمان بالأردن تدريسه فيها . كما سبق لإدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر أن نشرت للمحقق نفسه كتاباً قيماً بعنوان « تقنين الفقه الإسلامي » . والكتاب الذي نقدمه اليوم يمتاز بما امتازت به « التحفة » من ترتيب وحسن عرض للأقوال المختلفة ، وبيان وجه الخطأ أو الصحة في هذه الأقوال ، مما ييسر على القارىء الإلمام بالموضوع في سهولة ويسر ، وخصوصاً في هذا العلم — علم الأصول — الذي اتسم ، في نظر بعض الناس ، بالصعوبة لفظاً ومعنى .

وقد قدم المحقق لنشر هذا الكتاب بمقدمة عن المؤلف ، وعن الكتاب ونسخه ومنهجه في النشر ، كما آثر أن ينشر تقديم أُستاذه وأحد أساتذة الجيل – المغفور له الشيخ علي الخفيف لكتاب « التحفة » ، إحياء لذكرى هذا الرجل العظيم ، ونفعاً للناس بما جاء في هذا التقديم من علم غزير وتوجيه سليم .

وموضوعات الكتاب هي موضوعات علم « أُصول الفقه » . وقد رتبه المؤلف على أربعة فصول ، الأول : « في بيان الأحكام » . والثاني : « في بيان ما يعرف به الأحكام » . والثالث : « التعارض بين الأدلة » . والرابع : « أهلية الأحكام » .

ولم يقتصر المحقق ، أثابه الله ، على مجرد نشر الكتاب مصححاً موثقاً ، بل ترجم للأعلام ، وشرح الألفاظ الغامضة ، وفي بعض الأحيان يورد عبارات موضحة للمعنى إذا غمضت العبارة – كل ذلك من المصادر الأصيلة المعتمدة .

وإننا لنرجو أن يمنح الله – بفضله وكرمه – المحقق القوة والتيسير كي ينشر بقية كتب الإمام « علاء الدين السمرقندي » محققة معلقاً عليها على هذا النحو الرفيع من الضبط والتعليق والنشر .

وهذا الكتاب ، بين يدي القاريء ، ينطق بما بذل فيه من جهد ، حتى جاء موضوعاً وشكلاً ، على هذا المستوى الرائع .

ولابد أن نشيد أيضاً بإدارة النشر بمطابع الدوحة الحديثة التي حملت عبء نشر هذا الكتاب ، وقامت به على هذه الدرجة العالية من الكمال – أثاب الله أصحابها ومديرها ، ووفقهم إلى جلائل الأعمال .

وإنا لندعو الله بصالح الدعاء ، للمؤلف وللمحقق ولكل من يعين على نشر تراثنا الإسلامي – إنه سميع مجيب . وأن يوفقنا جميعاً لما يحبه ويرضاه ويجعلنا مفاتيح خير في نشر العلم ، وخدمة أهله .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، وسبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين .

خادم العلم

عبدالله بن إبراهيم الأنصاري

مدير إدارة إحياء التراث الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة افتتاحية (١)

لا يمكن لشيء – أي شيء – أن يستقل بحاضره عن ماضيه ، فالماضي هو الذي يحوي سر النشوء والتطوء ، وهو الذي يهدي إلى الخصائص والصفات ، وهو بهذا يكشف عن طريق المستقبل . فالماضي هو أساس الحاضر والمستقبل ، ولا يمكن لشيء أن يعيش منبت الصلة عن ماضيه . وهذا القول يصدق في الجماد والحيوان والإنسان ، ويصدق في الأفراد والجماعات . ولقد كان لكل أُمة من الأمم التي دخلت في الإسلام من بعد ، ماضيها ، بما فيه من أسرار وصفات وخصائص وعلائق ، تختلف في أُمة عنها في أُخرى ، بل تختلف في الأمة الواحدة من طائفة إلى أُخرى . فلما جاء الإسلام جمع هذه الأمم ، التي دخلت فيه ، على أُسس واحدة ، فوحد بينها ، فيما يجب ، وبالقدر الذي يجب التوحد فيه ، من عقيدة واحدة ، وغاية في الحياة ومن الحياة واحدة ، فصهر هذه الأمم جميعاً في بوتقته ، وأخرج منها الأمة الإسلامية ، بعد أن وحد بين طوائف العرب وجعل منها الأمة العربية . ولكن هذه الأمم لم تنقطع صلاتها بتاريخها قبل الإسلام ، لأن ذلك غير ممكن ، ومن ثم كان لها تاريخ قبل الإسلام ، وتاريخ بعد الإسلام ، وكانت دولة الإسلام قوية ، فظلت الدولة الإسلامية متراصة متحدة متكاتفة ، لا تذكر تاريخها الأول إلا كطور من أطوار حياتها جاء الإسلام فطفر بها منه درجات إلى أعلى ، فهي لا تذكر ماضيها ذكر حنين عودة إليه وإنما تذكره ذكر عبرة وتدبر . ولكن شاء قدر الله أن يأتي على الدولة الإسلامية ضعف المسلمين في عقيدتهم وأخلاقهم ، فضعفت ، واختلط الأمر على بعض أبنائها – إما جهلاً منهم وإما بتأثير الأجانب – فنسبوا هذا الضعف إلى الإسلام ، ومن ثم ارتفعت أصوات في

(١) نقلا عن « تحفة الفقهاء » للمؤلف نفسه ، التي حققها ونشرها لأول مرة محقق هذا الكتاب نفسه (مطبعة جامعة دمشق ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م)

كل أُمة بالعودة إلى أصل قومها قبل الإسلام ، من فرعونية أو آشورية أو غيرهما . وهي دعوات خطيرة تبغي تنحية الإسلام عن أن يكون أصلاً في حياتها ، إلى أن يكون عرضاً جانبياً لا يمسكها من الأساس ، وإنما يربط بينها ربطاً غير موجّه ، كرابطة اللون مثلاً ، ومن ثم وجب على المخلصين محاربة هذه الدعوات ، ومن وراءها من مسلمين جهلاء ، وغير مسلمين يمكرون بالإسلام وبالمسلمين . فلكل أُمة مسلمة أن تذكر تاريخها قبل الإسلام ، وأن تلتمس منه أسباب القوة ، ولكن عليها أن تكمل ذلك بذكر الإسلام وما أضاف من أمجاد إلى أمجادها ، وما دفع بها إلى أمـــام ، وما وحد بينها وبين أخواتها ، وما وصلت بها هذه الوحدة من عظمة ، ثم تواصل السير مع أخواتها – أُمة واحدة – إلى أمام مستمسكة بالإسلام ، بانية نهضتها عليه .

القرآن هو حبل الله المتين الذي جذب العرب المتفرقين في البوادي ، المختلفين في الطبع والعادة والدين واللهجـــة ، وسلكهم في أُمة واحدة ، وجمعهم على دين واحد ، وشريعة واحدة ، ولسان واحد ، وجمعهم على خُلُق واحد ، ونهج في الحياة واحد ، فكوَّن منهم دولة بعد أن أعطاهم عناصرها . وبالقرآن خرج العرب من بلادهم غازين : يفتحون في الشرق وفي الغرب ، وتستسلم لهم قلاع الروم وحصون فارس . وبالقرآن دخل الناس في دين الله ، ودولة الإسلام ، أفواجاً . وعلى القرآن أقام العرب – والمسلمون – علومهم . فلما وهنت صلة العرب والمسلمين بالقرآن ، وهنت دولتهم ، وضعفت شوكتهم ، واستذلهم من لم يرحمهم . وكما صلح أولنا يصلح آخرنا . ولا ملجأ لنا – في حياتنا السياسية ، الداخلية والخارجية ، وفي حياتنا الاجتماعية ، والتعليمية ، والتشريعية – إلا القرآن . فالقرآن – وهذه نعمة كبرى اختص الله بها الأمة الإسلامية – قد نظم الدين والدنيا : فحدَّ الصلة بين المسلم وبين ربه ، ونظم العلاقة بين المرء وبين أُسرته في أحواله الشخصية . ورسم أُسس معاملاته مع أفراد مجتمعه ودولته ، ووضع منهج السياسة ، في السلم والحرب ، بين الدولة الإسلامية والدول غير الإسلامية . والقرآن ، لغة وعقيدة وشريعة ، هو وحده القادر على أن يجمع بين المسلمين في مختلف أقطارهم . والقرآن ، عقيدة وشريعة ، هو وحده الذي يربط بين الدول الإسلامية : يشهد ذلك بالحس من زار البلاد العربية والإسلامية ، فما يتلى القرآن إلا وتجتمع القلوب وتزول فوارق الجنس واللون والدم والمـــكان والمجتمع ، فيلتفت الصيني إلى المراكشي ويناديه : أخي ! فأي قوة أُخرى تصنع مثل هذا الصنيع ؟

فالقرآن إن أردنا الدين ، أو الدنيا ، أو أردناهما معاً هو ملجؤنا : منه نستمد أُصول الأخلاق ، وأُصول السياسة ، وأُصول التشريع ، وأُصول التربية والتعليم .

والقرآن لا يحول بيننا وبين الأخذ في مضمار الحياة الحديثة ، فما وضع إلا أُصولاً ، وما سن إلا قواعـــد .

ولسنا نقصد بقصرنا كلامنا على القرآن إنكار غيره من أُصول ، ولكن لأنه الكتاب الأكبر الذي ترجع إليه هذه الأصول ، وعنه تتفرع ، وإليه ترد .

فإلى القرآن ، إن أردنا ديننا ودنيانا ، نتخذه شعاراً ومبدأ وموئلاً وميزاناً : فنحتفظ بخصائصنا التي تميزنا عن غيرنا فلا ننماع ، ونمسك بالحبل الأوحد المتين الأبدي الذي يربطنا ، من الفؤاد ، بالدول العربية والإسلامية ، ثم لا يضيرنا في علاقاتنا بالدول الأخرى .

* * *

وإذا كان البناء على الإسلام هو الأصل ، فإنه يجب أن نتجه إلى تراثه فنجمعه في إخلاص وقوة ، وننشره على الناس في أمانة ، وندعو الناس إليه في إيمان ويقين أن العودة إليه ، والبناء عليه ، هو الهضبة المستقرة التي ارتفعت بنا عن أغوار الماضي ، ولن يعلو لنا بناء مستقر إلا عليها .

ومنذ الماضي اهتم المسلمون ، أفراداً وجماعات وحكومات ، بذلك . وقد بذل الأفراد الذين اتجهوا إلى هذا وسعهم ، وكذا الجماعات الأهلية . ولم تنفرد أُمة إسلامية بهذه العناية ، بل وجد التراث الإسلامي من يهتم به وينشره على الناس في كل البلاد الإسلامية من الشرق إلى الغرب ، مما يدل على التجاوب في هذه البلاد التي جمع بينها الإسلام ، ووحد بين أهلها في منازعهم وأهوائهم .

وإنا لندعو أن تهتم الحكومات الإسلامية ، والجامعة العربية ، بنشر المخطوطات الإسلامية فما تغني الجهود الفردية في هذا الصدد ، ونتبه إلى وجوب أن يوكل هذا العمل إلى ذويه ، وأن يرسم للعمل منهاج معين قائم على أساس علمي ، حتى يؤتي المجهود ثمرته .

* * *

أما نحن فإن إيماننا بالفقه الإسلامي يزداد على الأيام قوة . وكل ما نرجوه أن يأخذ الله بيدنا إلى ما نبغي من خدمة شريعته ، وأن يقوي فينا هذا الإحساس ، وأن يؤتينا العزم والتوفيق والرشاد .

والكتاب الذي ننشره اليـــوم هو « تحفة الفقهاء » لعلاء الدين السمرقندي : عثرنا عليه أثناء الاطلاع على مخطوطات الفقه الإسلامي ، لتحضير رسالتنا للدكتوراه . وقد راعنا هذا الكتاب وعزمنا منذ يومئذ على القيام بنشره ، وسنتكلم على الكتاب ومؤلفه ومنهجنا ، في المقدمة التالية للتقديم الذي تفضل به أستاذنا الجليل الشيخ علي الخفيف . وإنا لنرجو أن يكون باكورة نتبعها بنشر مخطوطات أخرى (١) . والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

القـــاهرة في مايو سنة ١٩٥٥ .

الدكتور محمد زكي عبد البر

(١) وقد وفقنا الله سبحانه ويسر لنا نشر « تحفة الفقهاء » لأول مرة في ثلاثة أجزاء . وها نحن اليوم - بمعونة الله سبحانه وتعالى - ننشـــر لأول مرة أيضاً كتابه « ميزان الأصول » .

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم (١)

للأستاذ الجليل
الشيخ / علي الخفيف
أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق
بجامعة القاهرة
ووكيل تلك الكلية سابقاً

من خير ما يقدم المرء لأمته أن ينشر بعض ما طواه الزمن من تراث علمي كان فيما مضى ركناً من أركان نهضتها ، ومظهراً من مظاهر عزتها وحضارتها ، وثمرة يانعة من ثمار حياتها وثقافتها .

وخير ما يحييه ويبعثه من ذلك ما كان متصلاً بحياتها الاجتماعية وروابطها الاقتصادية والسياسية ، يقوم عليه أمنها وتطيب به حياتها وذلك هو الفقه .

ولقد كان الفقه الإسلامي من أهم الأُسس والعوامل التي ساهمت في بناء الأمة الإسلامية وتكوين حضارتها واتساع عمرانها وامتداد سلطانها وانضواء الشعوب المختلفة تحت لوائها ، لأنه فقه يقوم على العدالة ويشرع الحقوق ويصونها ويكفل الحرية ويلائم الفطر السليمة ويزيل الفوارق ويقضي على الطبقات ويساير التطور ويمسك بالأصول والقواعد العادلة ، لا تسيطر عليه شهوات الأفراد ولا أطماع الأحزاب والجماعات ولا يخضع لهوى الأمراء والرؤساء ، ذلك بأنه مستمد من شرع لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، وإرشاد من رسول أمين لا ينطق عن الهوى ، ولا يحيد عن الحق ، فجاء أول ما جاء ثابت

(١) كتبه استاذنا الجليل المغفور له الشيخ علي الخفيف تقديماً لكتاب « تحفة الفقهاء » لعلاء الدين السمرقندي صاحب هذا الكتاب « ميزان الأصول » ونحن نعيد نشره هنا لفائدته وتحية لذكرى أستاذنا الجليل طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه .

القواعد راسخ الأساس سليم المبادىء صحيح النتائج متفقاً مع الأعراف الصحيحة والعادات الحسنة والأخلاق الكريمة ، يهدف إلى الإصلاح لا الهـــدم ، ويدعو إلى السمو وينأى بجانبه عن الركود والقعـــود .

ولقد كان هذا الفقه وليداً لقيام الدولة الإسلامية وظهور دينها ، منه استمدت أُصوله وأحكامه ، وبقدر حاجتها تعددت فروعه وامتدت أغصانه ، فكان في عهده الأول على قدر الحـــاجة إليه حلولاً لما حدث من مسائل وما اشتجر من خلاف وما وجد من نزاع في تلك البيئة القصيرة المدى المحدودة الرقعة المتقاربة الأركان البدوية الحياة الخشنة العيش المتجانسة الميول والعادات ، حتى إذا نعم عيشها ونما ثراؤها واتسعت أطرافها وامتدت حدودها فشملت أقطاراً وضمت أُمماً ودولاً تختلف في عاداتها وتقاليدها ومعيشتها وأناظيمها(١) وأقاليمها وأجوائها ، نما الفقه الإسلامي بنمائها واتسع باتساعها وامتدت فروعه بامتداد حدودها وآتى أُكله وبدأت حلوله تقوم على أُصول تدرس وترتد إلى قواعد تبحث ومبادىء تؤسس وعندئذ تم للفقـــه الإسلامي نموه واكتمل له ازدهاره فتنوعت بحوثه وتفرعت مسائله واتسعت جوانبه وامتدت حدوده وتعددت فروعه .

كان الفقه الإسلامي أول ما وجد عبارة عن طائفة من الأحكام والفتاوي التي صدرت من الرسول صلوات الله وسلامه عليه فيما عرض عليه من خلاف وما استفتي فيه من مسائل لا يتجاوزها إلى غيرها وكان فيها حاجات الناس يومئذ وكان وجوده بينهم كفيلاً بتكميل أي نقص وسد أية حاجة ، فإذا حدث ما لم يكن قد رفع إليه فزعوا إليه فقضى بينهم فأسلموا لقضائه ولم يكن لهم فيه خيرة ولا عنه محيد .

ثم انضم إلى هذه الطائفة بعد وفاته ﷺ ما استنبطه أصحابه من أحكام وفتاوي لما استجد من الحوادث وما نزل بهم من وقائع مما لم يحدث ولم ينزل بهم في زمنه ﷺ مسترشدين بأحكامه وفتاويه التي حفظوها عنه مستهدين بهديه حين كان يشرع لهم ويقضي بينهم ويجتهد لهم .

وكانت هذه الطائفة من الأحكام تمتاز عن الأولى بالكثرة وتعـــدد الآراء ووجود الخلاف وكان أصحابها يعملون بها بظن أنها توافق حكم الله وإن احتملت أن تكون

(١) جمع « أنظومة » أي الأنظمة أو النظم (القاموس والمعجم الوسيط) .

على خلافه – وكان وجود الخلاف نتيجة لتعدد المفتين وعدم عصمتهم واتساع الدولة الإسلامية بدخول بلدان وأمم غير عربية في الإسلام .

ثم انضم إلى هاتين الطائفتين بعد ذلك طائفة ثالثة من الأحكام والفتاوي صدرت عن تلاميذ الصحابة من التابعين وتابعيهم ممن درسوا على الصحابة وأخذوا الفقه عنهم أو عمن أخذ عنهم . ثم جاء بعد هؤلاء من الفقهاء والأئمة المجتهدين من فرغ لدراسة الفقه واستنباط قواعده ووضع أصوله ومبادئه ، ورد الأحكام والفتاوي الموروثة إليها ، وتفريع المسائل المختلفة عليها ، ووضعت فيه المؤلفات ونظمت المناظرات حتى كان من كل ذلك نتاج طيب لا تفارقه جدته ولا تذبل نضرته ولا ينقطع مدده ، يتسع لحاجات كل أمة ويساير تطور كل زمن ولا يستعصي عن الاستجابة إلى المصالح ، وكان له في الأمة الإسلامية آثاره المحمودة في حياتها الاجتماعية ونهضتها الثقافية ووحدتها السياسية ومكانتها الخلقية – إلى أن كان من الحوادث والنوازل ما شغل الناس فصرفهم عنه وتركوا العمل به والبحث فيه وادعى العلم به بعد ذلك جهلة اتخذوه مرتزقاً ووسيلة إلى المال والتقرب من الأمراء والحكام واكتساب الجاه من ذلك التقرب ، فوصموه بما هو براء منه ولوثوه بآرائهم وأقوالهم وأفعالهم ، ونسبوا إليه النقص بسوء سياستهم ، فكان ذلك حجاباً حجبه عن الناس حقباً طويلة ، وساعد على ذلك ظهور عصبية عمياء لآراء لا تقوم على حجة ، وأحكام لا تستند إلى دليل ولا تصلح للناس ، وكان من وراء ذلك خلافات أدت إلى فرقة فرقت بين الناس بقدر ما حدث بينهم من خلاف وما تعدد من مذاهب إلى أن استقر الأمر أخيراً لبعضها واندرس باقيها فلم يبق منها إلى اليوم من له مكانة واتباع سوى مذهب أبي حنيفة ومذهب مالك بن أنس ومذهب الشافعي ومذهب أحمد ومذهب الزيدية ومذهب الإمامية الإثنى عشرية وقد يضاف إلى ذلك مذهب الإباضية أتباع عبد الله بن إباض الخارجي .

وهذه المذاهب هي مذاهب الجمهور الإسلامي في جميع الأقطار ، وقف عند اتباعها ونبذ ما عداها وجافى من عمل بغيرها على ما قد يكون له من قوة في الدليل وما قد يكون فيه من صلاحية وملاءمة للزمن وترفيه على الناس ، وذلك منهم تعصباً بدون حجة وابتداعاً وتركاً للسنة إذ لم يكن معروفاً في عهد السلف الصالح بل ولا في عهد أصحاب هذه المذاهب نفسها . ذلك لأنهم لم يجتهدوا ولم يستنبطوا ليحملوا الناس على اتباعهم وتقليدهم بل كان

للناس يومئذ الحيرة في استفتاء من يشاؤون ممن تطمئن إليه أنفسهم وإلى العمل بفتياهم ضمائرهم حين لا يستطيعون أن يصلوا إلى حكم الله باجتهادهم ونظرهم .

كان كل ذلك سبباً في دفن هذا التراث المجيد وتراكم الأتربة عليه مع طول الزمن حتى خفي على كثير من الناس وبعد على المشترعين منهم إلى هذا الوقت إذ ظهرت النهضة العلمية الفقهية الإسلامية في البلاد الشرقية وبخاصة مصر نتيجة لنمو الوعي القومي فيها وبعث الحركة العلمية الثقافية والتلفت إلى الماضي المجيد والرغبة في ترسمه مع شيوع الفكرة الاستقلالية والشعور بالحاجة إلى التكتل الإسلامي دفعاً لتسلط الأجنبي وضيمه واضطهاده واستغلاله وظهور الرغبة في توجيه البلاد الإسلامية إلى تهيئة أسباب الوحدة بينها في الثقافة والتشريع والاقتصاد والسياسة العامة وليس أصلح لتوحيد القانون فيها من الالتجاء إلى الفقه الإسلامي واتخاذه أساساً لقوانينها ، منه استمدادها وعليه يكون قيامها .

عن كل هذا نظر الناس إلى ماضيهم فرأوا سنا الفقه الإسلامي ونوره يشع من تحت ما تراكم فوقه من أنقاض فأخذ الفقهاء في بعثه وتوطيء أكنافه وتعبيد سبله وإظهاره للناس بثوب بهي قشيب حتى يكون لهم منه في حاضرهم مستمد لتشريعهم ومعين لقوانينهم بدلاً من الالتجاء إلى تشريع أجنبي عنهم لم يوضع لهم ولا يتلاءم مع ماضيهم وحاضرهم ولا يتفق مع أخلاقهم وعاداتهم ولا يتمشى مع معتقداتهم وتقاليدهم .

ولقد بدأت هذه الحركة المباركة بوضع قوانين مصرية في بعض مسائل الأسرة ومشاكلها لم يتقيد فيها واضعها بمذهب أبي حنيفة الذي كان عليه العمل في مصر فوضع القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ في أحكام نفقة الزوجية والعدة والتطليق للعجز عن النفقة والتفريق بعيب في الزوج وأحكام المفقود والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ في أحكام الطلاق والتطليق للضرر ولغيبة الزوج وحبسه وبعض أحكام النسب والعدة والمهر وسن الحضانة وبعض أحكام المفقود ووضع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ في بعض مسائل الأوقاف مما جأر فيه الناس بالشكوى وطلبوا الخلاص منه ووضع القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ في أحكام الوصية ووضع القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ في أحكام الميراث ، وأُلفت لجان لوضع قانون عام في مسائل الأحوال الشخصية وهي مرحلة جديدة خطتها مصر وانتقلت منها إلى بعض البلاد الشرقية كسورية فوضع فيها قانون في الأحوال الشخصية « الزواج والطلاق والعدد والنفقات والنسب والحضانة

والرضاع والأهلية والنيابة المالية والوصية والميراث » وتونس فوضع فيها قانون لمسائل الأحوال الشخصية . وإنها لمرحلة تؤذن بعهد جديد في البلاد الشرقية : عهد توحيد التشريع فيها وسن القوانين لها على أُسس من الشريعة الإسلامية شريعة الأسلاف والأوطان ومصدر كثير من العادات والتقاليد والأخلاق — عند ذلك يعود لهم مجدهم وتقوى وحدتهم وتشتد إصرتهم وتجتمع كلمتهم فترجع إليهم قوتهم ويعود لهم سلطانهم ويتم لهم استقلالهم في شتى نواحي جهودهم ومضطربهم في هذه الحياة حياة الجد والكفاح والمثابرة والقوة والسلطان والغلب .

وإن في قيام الدكتور محمد زكي عبد البر بإخراج هذا الكتاب — كتاب « تحفة الفقهاء » لعلاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي من فقهاء القرن السادس الهجري ونشره في الناس — سليماً ، محققاً ، مضبوطاً — لمساهمة منه محمودة في بناء هذه النهضة الفقهية المباركة المرتقبة الثمرة نهضة إحلال التشريع الإسلامي على وضعه الصحيح في البلاد الشرقية محل التشريع الوضعي الغربي وبخاصة إذا لوحظ أن ذلك قد جاء في عهد عُهد فيه بالقضاء في مسائل الأحوال الشخصية على وفق الشريعة الإسلامية إلى رجال القانون الوضعي — قضاة المحاكم المصرية — فكانوا بسبب ذلك في حاجة إلى الرجوع والنظر في كتب الشريعة والاتصال بالفقه الإسلامي والتزود منه والتعرف بأُصوله وحكمه وأغراضه — وكل هذا يحتاج إلى كتب في الفقه جامعة ميسرة لا يمل طولها ولا يفوت الغرض بسبب إيجازها . ولذا كان الدكتور محمد زكي عبد البر موفقاً حين اختار هذا الكتاب وحين اتجهت نفسه في هذا الوقت إلى نشره فالكتاب من ناحية موضوعه مجموعة قيمة من أحكام مذهب أبي حنيفة في كل أبواب الفقه مقارنة في كثير من مسائله بمذهب الشافعي فيها أحياناً وبمذهب مالك أحياناً أُخرى على وضع تجنب فيه مؤلفه الطول الممل والاختصار المخـــل .

وهو من ناحية ترتيبه وعرضه للمسائل وتفريعها وردها إلى أُصولها أقرب ما يكون إلى ما انتهى إليه التأليف في العصر الحاضر من استعراض لمسائل الأبواب جملة وترتيبها ترتيباً منطقياً تقودك فيه كل مسألة إلى المسألة التي تليها بحيث تجدها متصلة بها وبما قبلها كاتصال الحلقة في السلسلة فلا تكاد تشعر في الباب بانتقال مفاجيء من موضوع إلى آخر لا يتصل به بل تحس كأنك لا تزال في موضوعك الذي بدأته وذلك ما يعين على جمع الفكر واتصال النظر وفهم الموضوع واستيعابه من جميع أطرافه .

وهو من ناحية أُخرى سهل الأسلوب بين العبارة لا تشعر فيه بتعقيد ولا بخفاء بل يلازمك ما قرأت فيه ظهور المعـــنى وجلاء المراد ووضوح الغرض .

لهذا كان اختيار الدكتور محمد زكي عبد البر اختياراً موفقاً إذ أنه بهذا الاختيار أتاح لمن لم يتعود القراءة في الكتب الفقهية ولم يمرن على أسلوبها الاصطلاحي أن يأخذ منه الفقه الإسلامي وأن يتفهم مسائله كما أتاح للمعاهد العلمية الإسلامية فرصة اختيار كتاب قيم لدراسة فقه أبي حنيفة باستيعاب غير ممل وأن تجد فيه طلبتها من ناحية الترتيب وسهولة العبارة وحسن العرض مما يوفر الزمن لطالب البحث ويجنبه أن يضيعه في فهم الأساليب وحل رموزها وتفهم عبارتها والكشف عما يراد منها .

وإني لأرجو إذا تم طبعه أن ييسر للناس البحث فيه بوضع فهارس له تفصيلية على النمط العصري المعروف في كتب الفقه الوضعي . إنه بذلك يستحق شكراً فوق شكر وثناء بعد ثناء ويخـــدم الفقـــه الإسلامي خدمة لا تقل عن خدمته في نشر هذا الكتاب .

هذا وإذا كان الدكتور محمد زكي عبد البر قد قام بهذا العمل الجليل في محيط الفقـــه الإسلامي فاستحق عليه الشكر ، فإنه إلى ذلك قد ضرب لزملائه وأقرانه من رجال القانون خير مثل وسن لهم أحسن سنة في الإقبال على البحث في الفقه الإسلامي ونشر كتبه القيمة المفيدة التي أتى عليها الزمن فخبا نورها وزال من بين الكتب المعروفة اسمها — ففي ذلك إنماء لثقافتهم التشريعية وإعلاء لمنزلتهم القانونية وإظهار لكنوز أسلافهم التشريعية — وفق الله رجال القانون إلى إحياء الفقه الإسلامي ونشره وإلى خدمته وبعثه .

القاهرة في يناير ١٩٥٦

علي الخفيف

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

نقدم لهذا الكتاب بكلمات ثلاث :
الأولى : عن صاحب الكتاب .
والثانية : عن الكتاب نفسه .
والثالثة : عن نسخ الكتاب ، ومنهجنا في النشر .

أولاً ـ المؤلف(١)

صاحب هذا الكتاب هو علاء الدين محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي. ومن سوء الحظ أن هذا الرجل العظيم ، رغم الاعتراف بجلالته وعلمه ، لم يحظ بالدراسة الكافية ، ولم يخلف لنا كتاب التراجم ما يغني في معرفة أحواله . وقد بذلنا جهداً في سبيل الحصول على المعلومات التالية ، راجين أن يسعدنا الحظ فنحصل على ما يكمل الصورة ، فنبينها واضحة في طبعة أخرى . وسنكون شاكرين لمن يمدنا من الباحثين بشيء مفيد في هذا الصدد .

أما أصحاب التراجم فما ذكروه قد لخصه صاحب الفوائد البهية فقال : « محمد بن أحمد ابن أبي أحمد أبو بكر علاء الدين السمرقندي صاحب تحفة الفقهاء أستاذ صاحب البدائع : شيخ كبير فاضل جليل القدر ، تفقه على أبي المعين ميمون المكحولي ، وعلى صدر الإسلام أبي اليسر البزدوي ، وكانت ابنته فاطمة الفقيهة العلامة زوجة علاء الدين أبي بكر صاحب البدائع ، وكانت تفقهت على أبيها ، وحفظت تحفته ، وكان زوجها يخطىء فترده إلى الصواب ، وكانت الفتوى تأتي فتخرج وعليها خطها وخط أبيها ، فلما تزوجت بصاحب

(١) الكلام على المؤلف منقول عما كتبناه عنه في مقدمة التحفة (١ : ١٢ – ٢٢) مع تغيير لفظي طفيف اقتضاه المقام .

البدائع كانت تخرج وعليها خطها وخط أبيها وخط زوجها(١) » . وقال صاحب طبقات الحنفية في ترجمة علاء الدين الكاساني : إنه (أي الكاساني) « تفقه على محمد بن أحمد السمرقندي المنعوت علاء الدين ، وقرأ عليه معظم تصانيفه ، مثل التحفة في الفقه وغيرها من كتب الأصول ، وزوجه شيخه ابنته فاطمة الفقيهة العالمة ، وكانت حفظت التحفة تصنيف والدها ، وطلبها جماعة من ملوك بلاد الروم فامتنع والدها ، ولزم الكاساني والدها ، واشتغل عليه ، وبرع في علمي الأصول والفروع وصنف البدائع ، وهو شرح التحفة ، وعرضه على شيخه فازداد به فرحاً ، وزوجه ابنته ، وجعل مهرها منه ذلك ، فقال الفقهاء في عصره : شرح تحفته وزوجه ابنته »(٢) .

هذا ما نجده في كتب التراجم عنه . أما بلده ، وكنيته ، وتاريخ مولده ، وتاريخ وفاته ، وأحداث حياته ، فلم نجد من ذلك إلا متفرقات نجمعها فيما يلي :

اسمه وكنيته : ذكر في « الفوائد البهية » أنه « محمد بن أبي أحمد أبو بكر علاء الدين السمرقندي صاحب تحفة الفقهاء » . وذكر في « كشف الظنون » عند الكلام على « التحفة » أنه الإمام الزاهد « علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي » وعند الكلام على « مختلف الرواية » أنه الإمام « علاء الدين محمد بن عبد الحميد المعروف بالعلاء » . وذكره « رفيع الدين الشرواني » في « طبقات أصحاب الإمام الأعظم أبي حنيفة » فقال : « ركن الأئمة عبد الكريم السمرقندي صاحب تحفة الفقهاء » . وذكره صاحب «طبقات الحنفية»(٣) عند ترجمة علاء الدين الكاساني بأنه « محمد بن أحمد السمرقندي المنعوت علاء الدين » وذكره السيد محمد راغب الطباخ في كتابه « أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء(٤) » باسم : « محمد بن أحمد بن أبي أحمد أبو منصور السمرقندي صاحب تحفة الفقهاء » . وفي « معجم المطبوعات العربية والمصرية » ليوسف الياس سركيس (٥) : « أبو بكر علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي سنة ٥٤٠ » وذكره «صاحب الجواهر» فقال : « محمد بن أحمد بن أبي أحمد أبو منصور السمرقندي صاحب تحفة الفقهاء » كما ذكر في موضع آخر(٦) ما يأتي : « محمد بن أحمد بن أبي حامد السمرقندي

(١) اللكنوي ، الفوائد البهية ، ص ١٥٨ .
(٢) المخطوط ١٧٩ مجاميع بدار الكتب المصرية ، ولم يعرف مؤلفه .
(٣) المخطوط ١٧٩ مجاميع بدار الكتب المصرية ، ولم يعرف مؤلفه .
(٤) الطبعة الأولى ، سنة ١٣٤٣ هـ . - ١٩٢٥ م . - ج ٤ ص ٢٦٥ .
(٥) طبعة ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م ، ص ١٠٤٦ .
(٦) ج ٢ ص ٢٨ .

أبو أحمد – قال السمعاني : نزيل بخارى ، إمام فاضل في الفتوى والمناظرة والأصول والكلام ، كتب إلي الإجازة ومات ببخارى غرة جمادى الأولى سنة ٥٣٩ » .

ويظهر لنا أن ما ذكره « صاحب الجواهر » في الموضع الأخير بقوله : « محمد بن أحمد ابن أبي حامد السمرقندي أبو أحمد » خطأ نشأ عن اختصاره فقد ورد في كتاب « الطبقات السنية في تراجم الحنفية » لتقي الدين عبد القادر التميمي الغزي الحنفي(١) ما يأتي : « محمد بن أحمد بن أبي أحمد أبو منصور السمرقندي صاحب تحفة الفقهاء : تفقهت عليه ابنته فاطمة العالمة الصالحة ، وكانت تحفظ التحفة ، وستأتي إن شاء الله تعالى . وتفقه عليه أيضاً زوجها أبو بكر الكاساني صاحب كتاب البدائع . وسيأتي له زيادة في ترجمة تلميذه أبي بكر حامد السمرقندي أبو أحمد – قال السمعاني : نزيل بخارى ، إمام فاضل في الفتوى والمناظرة والأصول والكلام ، كتب إلي بالإجازة ومات رحمه الله في بخارى سنة ٥٣٩ » فاختصار القرشي في الجواهر جاء مخلاً إذ ما قاله السمعاني راجع إلى المترجم وهو محمد بن أحمد بن أبي أحمد أبو منصور السمرقندي ، وليس إلى تلميذه أبي بكر حامد السمرقندي أبو أحمد .

فصاحب التحفة هو « محمد بن أحمد بن أبي أحمد » وهو ما ذكره الكاساني في البدائع(٢) وما جاء في مقدمة التحفة . وهو أيضاً صاحب هذا الكتاب : « ميزان الأصول » . ويلقب بعلاء الدين ويكنى بأبي بكر وقد يكنى بأبي منصور والغالب الأول . كما أن البعض سماه عبد الكريم .

بلده(٣) : هو من سمرقند كما تدل نسبته إليها . وسمرقند مدينة مشهورة فيما وراء النهر (نهر سيحون) وهي قصبة « الصغد » وقد أطنب ياقوت في معجم البلدان في مدح سمرقند حتى قيل إنه ليس على وجه الأرض مدينة أطيب ولا أنزه ولا أحسن من سمرقند . وقد يسمى إقليم الصغد إقليم سمرقند . فتكون سمرقند مدينة وإقليماً . ولعل نسبته إلى سمرقند الإقليم لا إلى سمرقند المدينة إذ جاء في أنساب السمعاني أنه أقام ببخارى ومات فيها . وبخارى مدينة في الصغد أو في إقليم سمرقند ، وبين بخارى ومدينة سمرقند بحساب القدماء سبعة أيام وسبعة وثلاثون فرسخاً(٤) .

---

(١) المخطوط ٥٥ حليم بدار الكتب المصرية – ج ٢ : ٢/٣٨٧ .

(٢) ج ١ ، ص ٢ .

(٣) راجع : معجم البلدان لياقوت . ودائرة المعارف الإسلامية .

(٤) في المنجد : الفرسخ ثلاثة أميال هاشمية . وقيل : اثنا عشر ألف ذراع . وهي تقريباً ثمانية كيلو مترات .